طبيعة القانون الدولي الخاص

تطرح إشكالية البحث في طبيعة القانون الدولي الخاص تحديد ما إذا كان الأمر يتعلق بقانون داخلي أو دولي، وتحديد ما إذا كان هذا القانون قانونا خاصا أو عاما.

1- هل القانون الدولي الخاص داخلي أم دولي؟

انقسم الفقه القانوني في الإجابة عن هذا التساؤل إلى قسمين اعتبر أولهما أن القانون الدولي الخاص داخلي على أساس أن الدول تضع قواعده دون وجود لسلطة عليا تقيدها، بينما ذهب جانب فقهي آخر إلى أن القانون الدولي الخاص يهدف إلى التوفيق بين المصالح المتعارضة لمختلف الدول، كما أنه يتعلق بالمنازعات التي تتعدى حدود إقليم الدولة، مما يؤدي إلى أنه قانون دولي شأنه قي ذلك شأن القانون الدولي العام .

والواقع أن القانون الدولي الخاص هو قانون داخلي بالنظر إلى أن أغلب مصادره داخلية، وهو دولي بالنظر إلى موضوعه لكونه يقوم بتنظيم العلاقات القانونية التي تتجاوز حدود إقليم الدولة، حيث أن العلاقة القانونية التي يتناولها حكمه لا تنحصر بأشخاصها وسببها وموضوعها داخل حدود إقليم الدولة الواحدة وإنما تتجاوز أحد عناصرها على الأقل إقليم الدولة إلى دولة أخرى، مما يعني أن أحد طرفيها أو سببها أو موضوعها يكون أجنبيا.

2 - هل القانون الدولي الخاص عام أم خاص؟

انقسم الفقه أيضا بشأن تحديد ما إذا كان القانون الدولي الخاص فرع من فروع القانون الخاص أو العام، حيث ذهب البعض إلى أنه فرع من فروع القانون العام استنادا إلى ارتباط كل من موضوع الجنسية ومركز الأجانب والاختصاص القضائي الدولي وتنفيذ الأحكام الأجنبية بسيادة الدولة ، بينما ذهب البعض الآخر إلى أن القانون الدولي الخاص فرع من فروع القانون الخاص، مستندين في ذلك إلى أن قواعد تنازع القوانين تهدف إلى تحديد القانون الواجب التطبيق على العلاقات القانونية الخاصة، كما أن قواعد الاختصاص القضائي الدولي تجد مصدرها في القانون الداخلي وهو قانون خاص ، إضافة إلى أن غالبية الحقوق التي ينظمها مركز الأجانب هي حقوق خاصة، وأن الجنسية ترتبط بالقانون الخاص هي أيضا استنادا إلى أن الجهة القضائية المختصة بالنظر في المنازعات المتعلقة بها هي في الغالب جهة القضاء العادي.

والواقع أن القانون الدولي الخاص هو مزيج بين القانون العام والخاص، حيث أن الجنسية ومركز الأجانب من الناحية الإدارية تعد مواضيع مرتبطة بالقانون العام مما يجعل القانون الدولي الخاص مرتبطا

بمواضيع تتعلق بممارسة الدولة لسيادتها، ومع ذلك فإن هذا القانون يهتم بالعلاقات القانونية الناشئة بين الخواص مما يجعله وثيق الصلة أيضا بالقانون الخاص.